المجتمع العراقي وفساد الدولة

كاظم حبيب

استبشر الناس في العراق خيراً عند سقوط النظام الاستبدادي، وكانت الفرحة عارمة وصميمية، وكان الشعب بأغلبيته العظمى يأمل الكثير من الوضع الجديد الذي نشأ على انقاض هذا النظام الدموي المسؤول عن موت مئات الآلاف من العراقيات والعراقيين، سواء بحروبه المجنونة ام بعنصريته وقمعه ام بالحصار الذي تسبب به. وكان هذا الشعب المستباح يدرك أيضاً أن المشكلات المتراكمة على مدى عقود حكم البعث وما قبلها لا يمكن حلها بضربة سحرية أو بقدرة قادر، وأن الوعود التي أعطيت من سلطات الاحتلال او من غيرها من القوى المحلية بتحقيق تغيير ايجابي سريع ومباشر لم تكن جادة وواقعية، إذ كان يعي عمق وسعة وشدة الدمار الاقتصادي والخراب الداخلي والانهيار النفسي الذي لحق بالعراق وبالمجتمع والفرد. ولكنه كان يأمل بألاّ يشتد ذلك الخراب ويتسع، إذ كان المجتمع يعاني عللاً اجتماعية كثيرة تفوق قدرة المجتمع على تحملها. وأن تبذل الجهود الخيرة ومع تنشيط دور المجتمع نفسه لتعجيل عملية التغيير البنيوي المنشودة.

ومن يحاول أن يدرس المجتمع بعناية وموضوعية سيجد نفسه أمام أربعة إشكاليات متشابكة في فعلها المتبادل. كان بعضها موجوداً. ولكنه تفاقم بشكل ملموس مع مرور الزمن وعدم تحقيق التغيير. وبعضها الآخر كان ظاهرة جديدة نشأت في أعقاب سقوط النظام. ولكن لا يستطيع الباحث في كل الأحوال الاّ يتلمس التغييرات الكثيرة الجارية على الساحة العراقية في مختلف المجالات. إلا إذا كان راغباً في ان يأخذ بقاعدة (صم بكم عمي فهم لا يفقهون). وأعني بالاشكاليات التي يفترض معالجتها ما يلي:

١, القسوة التي كانت سائدة في سياسات وسلوكيات وممارسات النظام وأجهزته السياسية والادارية والتشريعية والقمعية المختلفة سواء، في التعامل مع مكونات المجتمع العراقي ام مع مواطني دول الجوار، وفي التعامل اليومي مع الإنسان العراقي.

٢, الفساد الوظيفي، سواء الإداري ام المالي، وانهيار المعايير الإنسانية في التعامل مع الأحداث والإنسان.

٣, سيادة الفوضى والعجز عن ممارسة الحرية بصورة عقلانية والخشية من الانحراف عن المسيرة الديمقراطية للدولة والمجتمع.

٤, الخشية من استمرار فقدان الاستقلال والسيادة الوطنية التي ابتدأت في ظل النظام المخلوع التي تتجلى اليوم في الوجود الواسع للقوات الأجنبية وعدم القدرة على التكهن بمدى استمرار وجودها في العراق. علماً بأن الرغبة في خروجها كبيرة جداً حين يتخلص المجتمع من الإرهاب الراهن و تستكمل الدولة إنجاز إقامة المؤسسات العسكرية من الناحيتين النوعية والكمية.

تتواصل الإشكالية الأولى عبر تفاقم عمليات الإرهاب المتسمة بالقسوة الوحشية البشعة التي تقتل مئات البشر بدم بارد. والتي تمارسها فلول النظام السابق التي مارستها قبل ذاك في ظل الحكم المخلوع وضد غالبية الشعب كما تمارسها اليوم. والقوى الإسلامية السياسية المتطرفة والإرهابية المحلية والعربية والدولية وعصابات الجريمة المنظمة التي أسست كلها بنيتها التحتية خلال السنتين المنصرمتين والتي كتبنا عنها الشيء الكثير.

والإشكالية الثالثة. وهي حديثة العهد بالعراق، ان الشعب العراقي لم يعرف طعم الحرية ولا فوضاها. بل عاش مرارة الاستبداد والقسوة والقهر اليومي وحرمان الإنسان حقوقه المشروعة والعادلة التي أقرتها كل اللوائح الدولية الاقليمية. ومنها حقوق المواطنة وحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق القومية.

أما الإشكالية الرابعة فيصعب إنجازها قبل الخلاص من الإرهاب اليومي الذي يتعرض له الشعب في جميع أرجاء العراق في ما عدا المناطق التي هي في الحدود الراهنة لفيدرالة كردستان.

أما الإشكالية الثانية هي التي يعانيها الفرد والمجتمع بصورة استثنائية وهي حادة جداً وتسبب له المزيد من المصاعب التي لا يمكن معالجتها من دون تصحيح الأوضاع التي يعيش فيها العراق حالياً. وهي التي ستكون موضوع بحثنا في هذا المقال.

لا نتجاوز حقائق الأوضاع السائدة في جميع أرجاء العراق إذا ما أشرنا إلى أن المجتمع يعاني اليوم الأمرين من سيادة الفساد الوظيفي. الإداري والمالي والمحسوبية والمنسوبية والحزبية الضيقة والشللية. وممارسة كل ذلك بشكل واسع من جانب الدولة والمجتمع وقوات الاحتلال الأجنبية.

إن إشكالية الفساد الإداري والمالي في العراق كانت موجودة في ظل الدولة العثمانية بشكل صارخ وعلى نطاق واسع لا يمكن إنكاره ولا يمكن الادعاء بأنه حديث العهد. بل إن هناك الكثير من الوثائق والدلائل التي تؤكد ذلك. ثم انتقلت هذه الظاهرة إلى العهد الملكي ومؤسساته المختلفة ومورست من قبل أجهزة الدولة ولا سيما في مجال الجمارك وأجهزة الشرطة والمحاكم والانتخابات وشراء الأصوات وفي غيرها من المجالات. وفي ظل النظام البعثي الصدامي تحولت هذه الظاهرة السلبية والعلة الاجتماعية خلال العقدين الأخيرين لما قبل سقوطه إلى نظام متكامل تمارسه الدولة من قمة رأسها إلى أخمص قدميها. وقد اصبح نظاماً معترفا به ومتعارفا عليه من جانب الدولة والمجتمع ويمارس من قبلهما عملياً من دون احتجاج أو تذمر في ما عدا التعبير عن وجوده وسيادته، وهي الحالة التي يصعب معها كثيراً مكافحة الإرهاب. وخلال الفترة التي أعقبت سقوط النظام لم تتراجع هذه الظاهرة بل تفاقمت وشملت المزيد من الناس. وقد اسهمت الفوضى السائدة في المجتمع و تعميقها في زيادة مشكلات الناس التي كانت تعانيها أصلاً. ويبدو أنها لم تقتصر على القوى القديمة التي كانت تمارس ذلك بل أضيف إليها الكثير من الذي كان في صفوف المعارضة وهو يمارس اليوم الحكم الفعلي. ويرى الآن أن من حقه أن يعوض ما فاته في هذا المجال من أجل الاغتناء على حساب المجتمع والدولة.

وفاقمت هذه الظاهرة ممارسات الشركات الأجنبية التي قدمت إلى العراق بعد سقوط النظام وخضوع العراق رسمياً للاحتلال. سواء بنهب موارد البلد أم إفساد الموظفين بدفع الرشوة لهم وتحويل مبالغ على حساباتهم في البنوك الخارجية. وتشير الصحافة الدولية إلى تورط الكثير من الشركات الأمريكية العملاقة التي عملت في العراق وغيرها من شركات الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى بمثل هذه الممارسات. دع عنك الفضائح التي انتشرت رائحتها العفنة في أروقة الأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى في إطار تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء" والتي لم يعد أمر التستر عليها ممكناً. والتي كان النظام العراقي متورطاً فيه حتى قمة رأسه.

إن الحديث اليومي مع أبناء المجتمع العراقي ومن مختلف الفئات والأوساط يقدم للباحث في هذه المسألة صوراً كثيرة مقلقة جداً عن الفساد الوظيفي والتفسخ الفعلي في هذا المجال، وهو غير مقتصر على منطقة واحدة من العراق بل يشمل العراق كله. وعندما تطلب التفاصيل تأتيك من المعلومات ما يجعلك تصدق. على الرغم من كونها أشبه بالخيال ويصعب تصديقها من حيث نوعية الفساد وحجمه والقوى والجماعات والشخصيات المتورطة فيه.

إن الأحزاب السياسية العراقية ومنظمات المجتمع المدني والوزراء ورؤساء المؤسسات وكبار موظفي الدولة وغيرهم مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام البرلمان والمجتمع في تأكيد مصداقية موقفهم المناهض للفساد السائد في العراق وعدم تورطهم فيه وأن يعملوا بكل شفافية على مواجهة الاتهامات الموجهة اليهم في هذا الصدد، بل انه لا يختلف كثيراً في تدميره نسيج المجتمع والدولة عن الإرهاب الجاري في العراق. بل انه يغذي الإرهاب كما أن العكس صحيح أيضاً. وإن الفساد الوظيفي بكل أشكاله وممارساته يسهم في تدمير الاقتصاد العراقي ويحمله المزيد من الخسائر المالية والاجتماعية ويؤذي بقوة الفئات الكادحة والفقيرة غير القادرة على الدفع من أبناء وبنات المجتمع.

إن الغالبية العظمى من الشعب توجه أصابع الإتهام إلى الجميع. وعلى الجميع أن يدل على نظافة يديه. فكيف يتم ذلك؟ هذا ما يفترض أن تسعى إليه المؤسسات البرلمانية في العراق وفي كردستان العراق وفي مجالس المحافظات. طبعاً ليس لدي شك في وجود من هو نظيف اليدين عفيف النفس وزاهد في كل ذلك. إلا أن الحديث يدور بشكل خاص عن المؤسسة المتهمة والمدانة اجتماعياً في هذا الفساد. والاتهام غير قادر على التمييز بين النظيف والمشبوه أو المتورط في الفساد. وهو ما يفترض تمييزه بعناية فائقة عند معالجة هذه القضية.

"كان دوبز متأثرا بشدة بالسياسة التي تطورت بشأن (الحد الشمالي ـ الغربي). للهند الكولونيالية في نهاية القرن التاسع عشر. فهنا بالذات أنشأ سير روبرت ساندمان سياسته بشأن (الامبريالية البشرية (HUMANE ، التي أقرت بسلطان شيوخ العشائر وحكمت من خلالهم. وقضى دوسون ، من جهة اخرى ، الكثير من حياته العملية في مصر وامتلك على نحو واضح طريقة وخبرة مختلفة."

المعنى الاجتماعي للأرض

(٦-٧) الدولة وامتلاك الارض والعشيرة

توبي دوج
ترجمة: عادل العامل
دوبزو دوسون ولونغريغ

وكان المؤثر الرئيس فيه لورد كرومر، بكون المصلحة الشخصية الفردية لعمال الحراثة الصغار هي المفهوم المنظم الرئيس. ومن الصعب المغالاة في تقدير التأثير العام للهند الكولونيالية في اولئك الذين خدموا في العراق فعلى المستوى الشخصي وعلى امتداد الملفات والتقارير والمذكرات والرسائل المتعلقة بالعراق، اعطيت امثلة ملموسة من الهند لايضاح تجارب الكاتب الجديدة. غير ان الامثلة الهندية التي يجرى نشرها كانت بعيدة عن التجانس، ممزقة إذا جاز التعبير بالانشدادات المفاهيمية والالتباسات التي تقع لتكوّن ادراكات المجتمع العراقي. فقد كانت السياسة الهندية منشقة بين (نظريتين متباعدتين، بل متناقضتان، للحكم: واحدة تنشد ابقاء الهند كنظام اقطاعي، واخرى تتطلع الى تغييرات تؤدي بشكل محتم إلى تدمير هذا النظام الاقطاعي. وكان كل من هاتين النظريتين بشأن الحكم البريطاني تجسد فكرا يخص سوسيولوجيا الهند، وعلاقة الحكام بالافراد والجماعات في المجتمع الهندي. فاذا ما تقرر حكم الهند بطريقة اقطاعية، فينبغي الاقرار بارستقراطية هندية و / أو خلقها، يمكنها ان تقوم بدور " اقطاعيين مخلصين" لملكتهم البريطانية. واذا ما تقرر حكم الهند من قبل البريطانيين بطريقة (عصرية)، فينبغي عندئذ تطوير المبادئ التي ترنو إلى نوع جديد من النظام المدني أو الشعبي .(PUBLIC

لقد كان تأثير المنطقة المحيطية جغرافياً للهند البريطانية " التي كان سكانها الاكثر تمرداً من كل رعايا الامبراطورية العاقين"، وهو الذي اثبت انه التاثير الاعظم في دوبز، ومن بعده في سير فرانسيس همفريس . وكان الاثنان من ضباط (الحدود الهندية) في القسم المبكر من عمليهما قبل ان يصبحا مندوبين ساميين للعراق. وقد وفرت تجربة دوبز على (الحدود الشمالية . الغربية).وفي بلوشستان النموذج لسياسته العامة نحو القبائل ولمواقفه من امتلاك الارض، وكانت تهيمن على طريقة دوبز بنوع خاص سياسة الكولونيل سير روبرت ساندمان، المحسنة من عام ١٨٦٨ فصاعدا، عندما عين الاخير في منصب المندوب المساعد لمنطقة دارا غازي خان في بلوشستان، وجرى ترسيمها على نحو متزايد بعد عام ١٨٧٥, واصبح نموذج ساندمان " للامبريالية الانسانية" محك السياسة العشائرية العراقية.

والاكثر مباشرة ، ان تجربة هنري دوبز في العمل تحت ادارة واحد من الذين خلفوا ساندمان، وهو سير هـ . مكماهون، في بلوشستان، قد ورد ذكرها في مناسبات عديدة خلال تكوين السياسة.

لقد كانت الوحدة التي هيمنت على طريقة ساندمان هي القبيلة (أو العشيرة). فقد كانت بالنسبة له الطريقة الابتدائية التي يمكن بها فهم المجتمع البتهاني PATHAN والبلوشي. وكان تصور ساندمان التركيبة القبلية انها تركيبة انتقال عمودي للسلطة : (في كل قبيلة بتهانية أو بلوشية، مهما كانت ديمقراطية ، هناك رؤساء أكثر أو اقل نفوذا ونظام ذو سلطة قبلية"، وكانت هناك اعانات مالية خصصت لهؤلاء الرؤساء وكانوا يتلقون التشجيع على تقديم الرجال للخدمة في القوات المجندة القبلية التي اقامها ساندمان. وقد ادى استخدام البريطانيين حكمهم من اجل فرض القانون والنظام إلى تقوية سلطة هؤلاء الرؤساء القبليين بصورة اكبر.

لقد ظلت تجربة دوسون في مصر متباينة بشدة مع تجربة دوبز في الهند. وكان دوسون ، في توصياته بشأن اصلاح الارض في كل من فلسطين والعراق، يكاد يستنسخ نموذج لورد كرومر. وكان كرومر قد بلغ حد تشخيص المهمة الامبريالية خلال الخمسة والعشرين عاما من ولايته بصفته مندوبا بريطانيا في مصر. فقد استطاع من خلال قوة شخصيته وكتاباته الغزيرة، ان ينظم فلسفة مؤثرة في الحكم. وسمح له تطبيقه الناجح لهذه الطريقة بان " يبرز باعتباره القنصل العام الاعلى في امبراطورية انكلترا" وكان ت . إ . لورنس و أ. ت. ويلسون معا يوردان، عند مناقشة العراق، مثال كرومر باعتباره الاساس الذي ينبغي ان يحكم العراق عليه.

فبالنسبة لكرومر (خلافا لساندمان ودوبز) لم يكن المجتمع مركباً بطريقة جماعية: كان الفرد هو الصنف المحدد. ولذلك، كان الحرص على المصلحة الشخصية الفردية في مركز سعيه إلى حفظ السلام وهو يرتب اعادة بناء الدولة. وكان كرومر يحاجج بأن الاداريين الامبرياليين قد نسوا هذا العامل في الخطر الذي هم فيه(فاذا لم نكن لنتخذ سياسة تقوم على تأمين رضا الرعية عن طريق خدمة مصالحهم المادية، فلا بد لنا بالضرورة من ان نسلك طريقا واضحة المعالم إلى السياسة المضادة وهي الحكم بالسيف وحده) ولهذا فان البند المركزي الرئيس في طريقة كرومر كان الضرائب المنخفضة: فكانت اقسام الحكومة ترى ان حصة ميزانياتها كإعانة مالية قد اصبحت سياسة. وكان على الناس الرعايا ان ينتفعوا ماليا من الحكم الاوروبي. ومن خلال توفير المساعدة الملموسة، عن طريق الاسعاف الضريبي وتحسينات البنية التحتية للبلد معا، كان كرومر يامل ان يبني طبقة اهلية من ملاك الارض الصغار. وكان لا بد لهذه الجماعة، التي ستشكل قاعدة الاستقرار الاجتماعي، من ان تحظى بالحماية من فقدان ممتلكاتها بسبب ملاك الارض الكبار، سواء أكانوا مصريين ام اجانب. وهم لن يحبوا الحكم البريطاني لكنهم سيرون في الأقل منافعه فيوفرون لذلك قاعدة مستقرة له.

وهكذا سيتم استرضاء انصار القوميين كما اكد كرومر: " فعلى الرغم من المظاهر الخارجية التي تفيد العكس، كانت الحركة القومية بكاملها في مصر مجرد فقاعة على السطح. ولم تمتد عميقا في الطبقات الاجتماعية ابدا".

وقد نشر دوسون أيضاً، في نصيحته بشأن امتلاك الارض في العراق، هذه الرؤية الاجتماعية القائمة على الفرد. فقد جادل، وهو يستشهد بمثال مصر بين عامي ١٩٠٥ و ١٩١٢، بان على الدولة ان تكافح لتأسيس وتأكيد علاقات مباشرة مع حراث افراد. وكما هي الحال في مصر، ينبغي ضمان سند ملكية قانوني فردي من اجل ان يكون الحارث أو المزارع مدفوعا لاستثمار ارضه وتحسين انتاجيتها.

اما القضية الأخرى التي حددت موقف دوبز، ودوسون ولونغريغ من امتلاك الارض فهي فهمهم للدولة. وكانت القضية، بالنسبة لدوبز، تنقسم إلى امرين: كم مقدار القوة التي ينبغي ان تمتلكها الدولة وما هو أيضاً دورها الصحيح الذي ينبغي ان يكون في المجتمع. وكانت لدى دوبز وجهة نظر متشائمة جداً عن قابليات الدولة تحت البريطانيين، بل اكثر من هذا حالما يحدد موعد للاستقلال.

فالبلد بالنسبة لدوبز، " شاسعة جدا ولا يمكن تدبير امورها والسكان متناثرون بشكل يصعب معه على الحكومة محاولة القيام بترتيبات مباشرة مع الحراث". وكانت آلية الحكومة على درجة كبيرة من " عدم الملاءمة تماماً" حتى لتوقع سياسة كهذه.

لقد كان ضعف الدولة النسبي يعني ان جمع الضرائب يمكن تنفيذه فقط من خلال " ارهاب القوة الجوية" . لكن حتى مظهر القوة هذا كان أمراً مضللاً. وقد شجع المسؤولين الحكوميين على انتزاع مستويات غير واقعية من الضريبة، تسببت في حدوث استياء وغضب. وكما ذكر دوبز: (لدي شك قليل في ان محاولات تنفيذ مثل هذه المطالبات "الضرائب فائقة الحد" في مناطق الفرات، حيث كانت تجمع خلال عام ١٩١٩ وبداية عام ١٩٢٠ مبالغ اكبر مما تم جمعها على الاطلاق سابقا أو فيما بعد، كانت احد الاسباب الرئيسة لثورة ١٩٢٠ الكبرى).

هذا الفهم للاضرار الكامنة في فرض سلطة الدولة عززه رفض ايديولوجي لاستخدامها المفرط. فعندما انتقد دوبز خطط لونغريغ المفصلة لسياسة ارض حكومية عام ١٩٢٦، بدأ بالتذرع بانها كانت قائمة على اساس الافتراض المسبق للقوة الكلية القدرة على الحكومة وخنوع المجتمع. وحاجج بان مذكرة لونغريغ تتسم بالتصدع لانها تأخذ جانب الحكومة من دون ان تعير اهتماما لحقوق الفلاح. وكان من اللازم، بالنسبة لدوبز، ان تعطى حقوق الحراث في الأقل مكانة مساوية. وقد توسع في هذه الموضوعة عند تقدير ما ينبغي عمله للتعامل مع النمو في اسعار الارض. وكانت " النظرية" الموروثة من الحكم " العثماني ، القائلة ان الحكومة هي مالكة الغالبية الشاسعة من الارض في العراق، مثيرة للشك وينبغي عدم تشجيعها. وفي مراجعته استمارة الطلب الخاصة بعقود الايجار التي توقع بين الحراث والحكومة، خرج دوبز عن طريقته ليقلل من حقوق الدولة بالمقارنة مع اولئك الذين يفلحون الارض.

(من وجهة النظر التي اتبناها، ينبغي تنفيذ الاتفاقات الان، لا بهدف ترسيخ حقوق الحكومة بصفتها مالكة الارض " الهدف الرئيس الذي اقترحه السيد لونغريغ" وانما بهدف ان تضمن لشاغلي الارض الحاليين تأمين امتلاك كاف لتمكينهم من اقامة مضخات وتطوير اراضيهم، من دون حرمانهم اية حقوق في تملك دائم لسندات الطابو التي يمكن ان تكون قد تحققت لهم بحكم القانون والتي سيكونون احراراً في أي وقت في التماس تثبيتها).

وكان السبب في هذه الكراهية نحو الدولة ومخاطر انغمارها في الاستبداد يقعان ضمن مفهوم دوبز عن مجتمع ريفي عراقي بوصفه عشائرياً ومنظماً على نحو جماعي:

(ان مالك الارض العشائري مع حراث عشائريين تحت امرته مقيد بصورة أكثر فعالية بكثير بالعرف العشائري عن القيام بالاضطهاد والابتزاز من ان يكون بالامكان تحقيق ذلك بصورة اعتيادية عن طريق القوانين النظامية.. فالشيخ لا يملك ان يضطهدهم ويكلفهم ما لا يطيقون فوق حد معين).

فبالنسبة لدوبز كانت روابط الجماعة بين الشيخ واهل عشيرته أكثر فعالية من أي قانون تسنه الدولة. فالشيخ، الذي يدين بموقعه للدعم العشائري، ملزم بالاصغاء إلى اراء عشيرته واخذها في الاعتبار. وكان باستطاعة الدولة من جهة اخرى، وهي المسلحة بطائرات تبث الرعب، ان تفرض ارادتها على سكان مروعين وخانعين . ومن ثم شروع دوبز في التقليل من تدخل الدولة في المجتمع ومن سوء استخدام السلطة المحتمل.

❖ لونغريغ هو احد زعماء الانتداب البريطاني في العراق.

النواح على اللغة والواقع العالمي

عماد مجيد محمد

كثيراً ما يجري الحديث عن تبني لغة رسمية جديدة في الدستور وكأن كارثة ستقع. هذا (الحرص) المبالغ فيه لا تبرره مجريات الأمور، فورود نص في أي دستور لن تكون له علاقة لا بتطور القوانين الداخلية للغة (أية لغة كانت) ولا في ازدهارها أدبيا أو علمياً فلكي يقر الدستور لغة ما يحتاج المشرعون عادة لان يكون لها ألف باء وأن تكون قد استوعبت اللغة الأدبية والعلمية ويمكن صوغ النصوص بها (بما فيها التجارية والدبلوماسية). وهذا لا علاقة له باللغات الرسمية الأخرى. فقط سيسهل حياة الناس ولن يجبروا على تعلم لغة أخرى غير لغتهم الأم أو التي يتقنونها إلاّ إذا رغبوا في ذلك أو احتاجوا إليه .

لقد شغلني هذا الموضوع زمنا طويلاً . وفي صلب ذلك مسألة تبني اللغة الكردية في الدستور العراقي. وبصراحة لا يوجد اعتراض إلاّ من غلاة القوميين الذين يطرحون الاسئلة الاتية: كيف نفهم ؟ وكيف سنتعامل ؟ وما هي لغة المحاكم؟ وما سوى ذلك من اسئلة. اردت ان اعرف ما الوضع في سائر دساتير العالم، وكيف تتعامل شعوب اخرى مع الموضوع وهل هو مهم إلى هذا الحد ؟ كنت أريد أن أعرف ما الأسس ، وهل لهذا علاقة بالصراع القومي أو الحضاري ؟ ، وهل يعيق تبني لغة إضافية لغة رسمية في الدستور التطور كما يدعي بعضهم؟ وهل يخلق إرباكات؟ ، وما علاقة الموضوع باللغات القومية والوطنية والمحلية ؟، وهل تكون اللغة الدستورية لغة قومية تسكن ذلك البلد ؟. ولكي نصل معاً إلى الاستنتاجات الموضوعية دعونا نرى دساتير العالم المختلفة وما اللغات التي تعترف بها لغات رسمية لمعاملاتها الحكومية ولجامعاتها ؟ الخ . وسأبدأ من الدول التي تبنت لنفسها لغات رسمية ، غير لغتها أو لغاتها المتداولة أو غير لغاتها القومية أو الوطنية . ولهذا الأمر ارتباط بالماضي الاستعماري وبلغة مثقفي البلد والجامعات التي درسوا فيها أثناء المرحلة الاستعمارية وبعدها، وربما بلغة الإداريين والمزارعين والعمال الفنيين في مزارع وورش المالكين الأجانب ..

الدول الافريقية التي تتخذ الفرنسية لغة رسمية هي: غينيا ، وبوركينا فاسو، وساحل العاج ، والسينيغال ،و بنين ،و الغابون ، وتوغو، أما في الكونغو فتضاف لغتان عاملتان هما اللنغالية والمونوكوتونا . أما الدول التي لغتها الرسمية الانجليزية فهي : ناميبيا ،و زيمبابوي ،و ليبيريا ، وغانا ، وسيراليون ، وبوتسوانا حيث اللغة التسوانية تعد لغة وطنية . والدول التي لغتها الرسمية البرتغالية هي : موزامبيق ، و أنغولا ، وغينيا بيساو . وفي أمريكا الجنوبية هناك ست دول لغتها الرسمية الاسبانية هي : فنزويلا ، وكولومبيا ،و الاكوادور ، والأرجنتين ، وتشيلي ، والأورغواي ، وهناك دولة واحدة تتحدث باللغة الفرنسية هي غويانا الفرنسية ، وسورينام اللغة الهولندية ، وغويانا التعاونية اللغة الانجليزية ، والبرازيل هي الوحيدة في أميركا الجنوبية التي لتها الرسمية هي اللغة البرتغالية . وفي اوروبا اللغة الرسمية للنمسا وليشتنشتاين هي الألمانية . ولم يشمل الإحصاء أمريكا الوسطى . أما الدول التي تبنت في دستورها لغتين رسميتين فعددها كثير (ولا أتحدث عن دول الاتحاد السوفياتي السابق لأنها جميعاً كانت بلغتين ، وليس في بعضها علاقة بين لغتها في الدستور ولغاتها المحلية . في أفريقيا : الكاميرون والكونغو الديمقراطي: الانجليزية الفرنسية ، وهناك خمس دول أفريقية لديها لغة ثانية إضافة للغة الفرنسية هي : غينيا بيساو: الاسبانية ، بوروندي: الرواندية ، أفريقيا الوسطى السانغو ، وجيبوتي وتشاد: العربية . أمّا الصومال فلغتاها الرسميتان هي : العربية والصومالية . وهناك أربع دول أفريقية لديها لغتان احداهما الانجليزية هي : تنزانيا وكينيا : السواحيلي ، ليسوتو : السوثوية ، سوازيلاند: السوازية . وفي أمريكا الجنوبية للبارغواي لغتان رسميتان هما : الاسبانية والجورانية . وفي أمريكا الشمالية : كندا لغتاها : الانجليزية والفرنسية . اما في أوربا فالدول التي لها لغتان رسميتان هي إيرلندا الايرلندية والانجليزية ، قبرص: التركية واليونانية . أما في آسيا ، فالدول التي لديها لغتان رسميتان : أفغانستان (البشتونية والدارية) ، الهند (الهندية والانجليزية)، الفلبين (الفلبينية والانجليزية) . أما في العراق فالدستور يعتمد ليس لغتين وإنما لغة ونصف ! ذلك أن اللغة الكردية رسمية في كردستان . هذا وبغداد يسكنها مواطنون أكراد أكثر من اية مدينة أخرى في العالم ... وهناك دول لا تتبنى لغة رسمية في دستورها (تكلم باللغة التي تعرفها وهناك مترجمون، أو الكل يفهمونك ، أو الكل لا يفهمونك ، لا أدري) أو شيء من هذا القبيل . وهذه الدول هي ، وحسب القارات ، فنلندا ولوكسمبورج ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ملاوي ، وإرتيريا . وتوجد دول لديها ثلاث لغات رسمية . منها في أوربا : بلجيكا (الهولندية والفرنسية والايطالية) وسويسرا (الفرنسية والألمانية والإيطالية). وفي أفريقيا: رواندا (الانجليزية والفرنسية والرواندية)، وجزر القمر (القمرية والعربية والفرنسية). وفي أمريكا الجنوبية : بوليفيا والبيرو(الاسبانية والأيمارية والكيشوا).

وهناك دولة لديها أحدى عشرة لغة رسمية هي جنوب أفريقيا .انّ تكون بداية وجود لغات وطنية وقبائلية شيء واللغة الرسمية للبلد التي يتبناها الدستور شيء آخر . فأمام القارئ دول ليست هناك علاقة بين لغاتها المحلية واللغة الرسمية في دستورها . وهي منتشرة في طول الأرض وعرضها .يمكن أن تتبنى أية دولة في العالم أي عدد من اللغات بما يماشى مصالحها ويسير شؤونها .

ان تعدد اللغات الرسمية لا يعيق استقرار البلد ولا تطوره .ليس هناك من معنى وليس هناك مبرر للخوف من اندثار لغات أو مزاحمة لغات . أكتب معاملتك باللغة المعترف بها لغة رسمية . وليت الأمر يكون : باللغة التي تعرفها . وهناك مترجمون .وحتى عدم الاعتراف بأية لغة للبلد بأكمله لغة رسمية (وإنْ كان دولة عظمى أو دولة صغرى !) لن يعيق تطور أو استقرار ذاك البلد (أمريكا ، فنلندا الخ) .وجود لغة واسعة الانتشار يساعد على تبنيها لغة رسمية، خاصة إذا كان لها ألف باء ونحو وصرف فضلا عن الاداب والعلوم .وعدم وجود ألف باء للغة معينة يعيق بالتأكيد تبنيها لغة رسمية في الدستور . يرينا التاريخ شواهد على أن بعض اللغات الحية قد تم تبنيها لغات رسمية ثمّ كتبت لها ألف بيت لاحقاً (كما جرى بعد ثورة اكتوبر) ولماذا لا تكون اللغة الانجليزية لغة رسمية أخرى في العراق طالما هي اللغة العاملة لكل جامعاتنا، وفي بعض مدارسنا هي لغتها الدراسية من الصف الأول الابتدائي . والآن وبعد أنْ يرجع الملايين من الذين هاجروا أو هجروا أو هربوا، مع أولادهم،الذين ولد الكثير منهم في الغربة وتعلموا تلك اللغات(وبعضهم يكادون لا يعرفون غيرها وقوميتهم عربية أو كردية)، أليس المفروض أن يهتم واضعو دستورنا الجديد بهم ويأخذوا مصالحهم بصفتهم مواطنين أيضاً(أليس الوطن للجميع) والدستور يأخذ مصالح الكل ! وكم تكون أعدادهم في مختلف المدن ، كم سيرجع . دعونا نقول من ألمانيا مثلاً . إلى بعقوبة أو العمارة أو البصرة وكم يكون عدد أبنائهم، وجميعهم سيكونون من المثقفين أو من المتعلمين على الأكثر (إذا لم تجنهم الغربة) ..

وهل من المتوقع أنّ لغة السماوة الثانية ستكون من الناحية التطبيقية هي اللغة الألمانية مثلاً؟ وترى لافتات المحال مكتوبة بأكثر من لغة غير محلية ؟. ربما ، لم لا ، ويتجادل موزع الشاي في المقهى مع روادها باللغة السويدية ، وعازف الربابة بالروسية، (لم يتكامل عندي الخيال الحضاري للمجتمع المدني فالمفروض الاّ أقول مقهى بل نادٍ ومكان الربابة أتحدث عن عازف السكسفون... فمفاهيم المجتمع المدني هي التي نحتاج اليها وليس مفاهيم المجتمع الأهلي) .

الن يساعدنا هذا على الترجمة ونقل ثقافات الشعوب والتواصل الحضاري الخ. وهل يعيق تطورنا الحضاري؟ كما يدعي بعضهم أم العكس هو الصحيح؟ . أليس لجنوب أفريقيا السبق بتبنيها أحدى عشرة لغة في دستورها؟ . أم نحن مقبلون على تسجيل رقم قياسي عالمي جديد بتبني خمس عشرة لغة مثلاً. أم أن الحل الأمثل لنا هو أن نكون بلا لغة رسمية أصلاً. نحن نترقب جواب برلمانيينا وننتظر بفارغ الصبر المناقشات الشعبية لمسودة دستورنا العتيد ونتائج الاستفتاء العام عليه التي ستقرر مصيرنا سنوات طوال قادمة .